

هل يشكل المنهاج الإنساني العالمي فرصة سانحة للمنظمات غير الحكومية؟

إليزابيث فيريس

يقوم على الاعتراف بأن المنظمات غير الحكومية نفسها في حاجة هي الأخرى للتغيير والتطوير.

المنظمات غير الحكومية الدولية

تُعتبر المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة أطرافاً رئيسية في الشؤون الإنسانية، حيث يقدم عدد قليل جداً منها ما يقرب من ٩٠٪ من الاعتمادات التمويلية التي يعيها مجتمع المنظمات غير الحكومية بأكملها. وتُعتبر المنظمات غير الحكومية الدولية الخمس الكبرى (وهي منظمات 'كبرى' الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود والمنظمة الدولية للرؤية العالمية 'ورلد فيجن' وأوكسفام ومنظمة إنقاذ الطفولة) عائلات قائمة بذاتها في الواقع بما لها من فروع في عدد من البلدان المختلفة. ويتمتع معظمها بميزانيات سنوية تفوق ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما تختط لنفسها معايير أكثر مهنية ولها باع في حشد ودفع الجهود من أجل توسيع مظلة المساءلة للمنظمات غير الحكومية، شاملة المساءلة عن أنشطتها المقدمة للمستفيدين. كما أنها تمتلك الخبرة والموارد البشرية اللازمة لإجراء الأبحاث ولعب دور قيادي في وضع السياسات، كما أن لديها القدرة على أن تجعل من أخبارها مادة تنصدر الصفحات الأولى من الصحف الغربية. وتمتلك المنظمات غير الحكومية الدولية مقعداً خاصاً بها على طاولة المنهاج الإنساني العالمي^١ وأيضاً من خلال أربعة اتحادات للمنظمات غير الحكومية التي تشارك فيها - العمل المشترك^٢ إنترأكشن^٣ و المجلس الدولي للوكالات الطوعية واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية والمنظمات الخيرية للتعاون في حالات الطوارئ (VOICE)^٤ التي مقرها بروكسل وهي شبكة من المنظمات غير الحكومية الأوروبية. وتخضع المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة للمساءلة والمحاسبة - من قبل الكيانات المهيمنة عليها والمانحين والتحالفات التي تتمتع هذه المنظمات بعضويتها.

لكن ماذا تعني مبادئ الشراكة تلك بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية؟ فهي تعمل معاً في بعض المجالات بشكل جيد للغاية، حيث

جرى إنشاء المنهاج الإنساني العالمي (GHP) في يوليو ٢٠٠٦ للم شمل العائلات الثلاث التي تمثل قوام مجتمع المساعدات الإنسانية - وهي المنظمات غير الحكومية وجمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها- لزيادة كفاءة العمل الإنساني^٥

الإنسانية يتألف من ثلاث عائلات متساوية الأهمية. ويُعد الاعتراف بذلك تحولاً جذرياً عن نظام الأمم المتحدة وتأكيداً للحقيقة التي تفرض نفسها وهي أن المنظمات غير الحكومية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تقوم بتعبئة قدر أكبر من الموارد للمساعدات الإنسانية عن الذي تعبئه الأمم المتحدة، وأن لديها أعداداً أكبر من الفرق الميدانية العاملة وقدرات أعظم في إبداء الآراء الخاصة بالشؤون الإنسانية. وقد بات المانحون بشكل متزايد يوجهون تمويلاتهم من خلال المنظمات غير الحكومية التي تعد أكثر توفيراً للنفقات ومرونة مقارنة بوكالات الأمم المتحدة. وتقوم هيئتان حكوميتان مانحتان كبيرتان - وهما إدارة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة - بتوجيه ما يتراوح بين ٦٠ - ٧٠٪ من مساعدات كل منهما من خلال المنظمات غير الحكومية^٦.

وفي يوليو من عام ٢٠٠٧، قام رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية الوطنية وحركات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتجمع معاً للتصديق على مبادئ الشراكة^٧ والتي سوف تشكل الأساس للعلاقات داخل وبين العائلات الإنسانية الثلاث. وقد اتفقوا معاً على إقامة شراكتهم على مبادئ المساواة والشفافية وانهاج منهج موجه نحو تحقيق النتائج وتحمل المسؤولية وتحقيق تكاملية الجهود. كما التزم القادة بتنفيذ هذه المبادئ من خلال منظماتهم وفي علاقاتهم بين بعضهم.

وقد اعتادت المنظمات غير الحكومية على توجيه انتقاداتها لوكالات الأمم المتحدة لما يعترضها من عيوب، ولكن نجاح المنهاج الإنساني العالمي سوف

رغم الخلط الخاطئ الغالب بين المنهاج الإنساني العالمي وبين عملية الإصلاحات الأوسع نطاقاً على صعيد المساعدات الإنسانية - بما يتصل بها من مجموعات عنقودية وآليات تمويل منقحة وخطط لتقوية نظام منسق الشؤون الإنسانية- فإن المنهاج الإنساني العالمي يشكل مبادرة قائمة بذاتها تسعى لتقوية العلاقات بين الأطراف الكبرى في تقديم المساعدات الإنسانية. وقد أتى إنشاء المنهاج الإنساني العالمي كنتيجة للتسليم بأن التحديات التي تواجه العاملين في مجال الاستجابات الإنسانية هي أعظم من أن تستطيع الهيئات مواجهتها لوحدها.

كان المجتمع الإنساني الدولي يستند حتى الآن على منظومة تقع الأمم المتحدة في صميمها ويشغل أفلهاكها أطراف أخرى غير منتمية للأمم المتحدة. وكانت الأمم المتحدة قد أخذت بزمام القيادة أما الأطراف الأخرى فيما تبعتها في ذلك أو أثرت أن تختط لنفسها مسار خاص وتواصل تنفيذ برامجها المقتصرة عليها. وتتألف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)^٨ من جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في قضايا الشؤون الإنسانية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي واتحاد المنظمات غير الحكومية و المجلس الدولي للوكالات الطوعية (ICVA)^٩ في جنيف، ومنظمة العمل المشترك (إنترأكشن)^{١٠} ومقرها واشنطن العاصمة، واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية (SCHR)^{١١}. وعلى الرغم من أن الأطراف غير الأهمية ليست أعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إلا أن برنامج عمل اجتماعات اللجنة يتمحور حول الأمم المتحدة.

ويعمل المنهاج الإنساني العالمي انطلاقاً من قاعدة مختلفة وهي أن المجتمع الدولي للشؤون

الأكبر من التمويل يذهب إلى المنظمات غير الحكومية الدولية. ويعد العمل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية تحدياً من التحديات التي تواجه المفوضية؛ فحسبما أخبرني أحد العاملين في المفوضية: "إن حجم العمل الذي نبذله من أجل وضع ومتابعة اتفاقية بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار مع إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية يتساوى مع حجم العمل الذي نبذله لاتفاقية بمبلغ مليون دولار مع إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية على الرغم من محدودية إمكانياتنا في القيام بأعمال الإشراف والمتابعة في الوقت نفسه".

ويدرك الجميع أن المنظمات غير الحكومية الوطنية تلعب دوراً مهماً في المنظومة الدولية للمساعدات الإنسانية وأنه كان قد تم في السابق بذل محاولات عديدة لإدراجها في مبادرات إنسانية مهمة، مثل عملية الشراكة في العمل (PARINAC) التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي بدأت في عام ١٩٩٤^{١١}

وكانت العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية قد شاركت في اجتماعات المنهاج الإنساني العالمي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بيد أن أعدادها كانت أقل بكثير من أعداد المنظمات غير الحكومية الدولية. وقد روى أحد المشاركين الأفارقة في اجتماع المنهاج الإنساني العالمي لهذا العام أنه في الاجتماع الذي عُقد في بلاده للتحدث عن مبادئ الشراكة أن الاجتماع حضره ٢٧ من ممثلي الأمم المتحدة و٢٦ من ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية وثلاثة ممثلين عن الصليب الأحمر/الهلال الأحمر وممثل واحد فقط عن إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية.

وسرعان ما يتجلى لنا وبشكل واضح عندما ننظر إلى العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية من يملك بيده زمام القوة - وعلى الرغم من الخطب الرنانة التي يتردد صداها حول التضامن بين المنظمات غير الحكومية. وتمتلك المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى قدراً أكبر من الموارد المالية وأحياناً ما يتم عقد اتفاقيات وعقود خفية مع المنظمات غير الحكومية الوطنية لتنفيذ بعض المشروعات. بيد أن المنظمات غير الحكومية الدولية تزيد كذلك من حضورها في البلدان الجنوبية. وقد ارتفع عدد المكاتب الميدانية للمنظمات غير الحكومية الدولية بنسبة ٣١% ليصل إلى ٣٩٧٢٩ بين عامي

مع المنظمات غير الحكومية الوطنية الجنوبية. وتعتبر طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية هي التحدي الأكبر الذي يواجه كلا من المنظمات غير الحكومية ومستقبل المنهاج الإنساني العالمي.

المنظمات غير الحكومية الوطنية

تكون المنظمات غير الحكومية الوطنية - وهي تلك التي تنحصر نشاطاتها في بلد واحد- في



المنظمات غير الحكومية الوطنية - أكو

الغالب أولى المنظمات التي تستجيب لكارثة ما عند وقوعها، وعادة ما تكون هي المنظمات التي تقوم بتسليم شحنات الغذاء وإنقاذ معظم الناجين من الأناض، هذا بينما تكون المنظمات غير الحكومية الدولية في سبيلها للبدء في التحرك نحو موقع الكارثة أو تقوم بتوفير الإمدادات وفرق الإغاثة لهيئاتها التابعة في بلد الكارثة. وبينما تستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية أن تقرر الانسحاب من بلد من البلدان متى تبدلت أولوياتها، فإن المنظمات غير الحكومية الوطنية تظل متواجدة لا ترحم مكانها. وتتراوح المنظمات غير الحكومية الوطنية بشكل هائل في أحجامها وقدراتها؛ فبينما يملك البعض منها فريقاً لا يتجاوز عدد أفرادها عدد أصابع اليد الواحدة، نجد البعض الآخر منها يوظف مئات الناس ويختط لنفسه معايير مهنية عالية.

تمارس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جل نشاطاتها من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية. وقد وقعت المفوضية في عام ٢٠٠٧ ٥٥٠ اتفاقية مع ٤٢٤ منظمة غير حكومية وطنية بتمويل إجمالي قدره ٩٨,٤ مليون دولار. كما وقعت المفوضية كذلك ٤١٧ اتفاقية مع ١٥١ منظمة غير حكومية دولية بمبلغ ١٣٨ مليون دولار. ورغم أن لدى المفوضية شركاء أكثر عدداً من المنظمات غير الحكومية الوطنية، إلا أن الكم

قامت اللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية، على سبيل المثال، بإنشاء نظام لاستعراض الأقران، كما تقوم منظمة 'إنترأكشن' بجهد يثير الإعجاب في وضع الآراء الجماعية، بيد أن هذا لا يمنع ما بينها من تنافس للحصول على التمويل ونيل فرص الظهور الإعلامي. وهذه المنافسة تجعل من الصعب والعسير تطبيق مبادئ الشفافية وتحمل المسؤولية، فمبدأ الشفافية على سبيل المثال يؤكد على أهمية المشاورات المبكرة ومشاركة الآخرين في المعلومات. وفي حين نجد من اليسير للغاية بالنسبة لهذه المنظمات أن تعمل على تبادل المعلومات حول التطورات الراهنة أو الإخبار عن البرامج الجارية، إلا أنه من الصعب عليها أن تنتقل إلى المستوى التالي الذي سيتحتم عليها خلاله تبادل الخطط والاستراتيجيات بينما لا تزال قيد التطوير. ولدى كل منظمة غير حكومية دولية خططها الإستراتيجية الخاصة، وذلك على المستوى العالمي وعلى المستوى الإقليمي كذلك.

ورغم أنه من الممكن لهذه المنظمات أن تتبادل المعلومات فيما بينها، إلا أنها تخضع للمساءلة والمحاسبة للهيئات المهمة عليها وهو ما يجعل من التعاون في التخطيط أمراً عسيراً. لكن وإذا وضعنا في الاعتبار طبقات المساءلة المتعددة التي تخضع لها هذه المنظمات، فإنا نرى إلى أي مدى يحالفنا الصواب في القول بمسؤولية المنظمات غير الحكومية الدولية إزاء بعضها البعض؟ كيف يتسنى للمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة أن تعمل على التنسيق 'الموجه نحو تحقيق النتائج والقائم على القدرات الملموسة' عندما تحتاج، في السوق التنافسية للتمويل، لأن تثبت وتؤكد على ذاتها المتفردة؟

ومع نمو هذه المنظمات وتطبعها بطابع أكثر مهنية، فإنها تخاطر بأن تصبح في يوم من الأيام نسخة من وكالات الأمم المتحدة. وكما قال رئيس واحدة من وكالات الأمم المتحدة في اجتماع المنهاج الإنساني العالمي في يوليو ٢٠٠٧: "ينتابني القلق عندما أستمع إلى اللغة التي تخرج بها تصريحات المنظمات غير الحكومية- فقد باتت تتحدث بلغة مماثلة للغتنا. رجاءاً لا تكونوا مثلنا، فمن الضروري جداً أن تبقوا كمنظمات غير حكومية". وفي الحقيقة، يمكن القول بأن لدى المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة سمات مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة بأكثر مما لديها

الزمام. وفي اجتماع المنهاج الإنساني العالمي ليوليو ٢٠٠٧، تم الاتفاق على إنشاء فرق للشراكة في الشؤون الإنسانية على مستوى البلد على أن تتمتع بتمثيل متساو من المنظمات الأممية وغير الأممية شاملة المنظمات غير الحكومية الوطنية، وبحيث يرأس الفرق بشكل مشترك ممثل عن الأمم المتحدة وممثل آخر عن إما المنظمات غير الحكومية أو الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، يتم اختيارهم من قبل الناخبين في البلاد. وكان الهدف من فرق الشراكة الإنسانية أن تكون مقراً لمناقشات إستراتيجية للقضايا الإنسانية الخاصة بالبلد وأولوياته في الفعل المشترك، ولضمان كل من تكاملية وتماسك الاستجابة الإنسانية.

إذا كان الهدف هو أن تسهم مبادئ الشراكة في إعادة تشكيل العلاقات بين الأطراف العاملة في الشؤون الإنسانية وتعزيز تكاملية وفعالية التحركات الإنسانية، فعندها سيكون منطقياً أن يتم التأكيد على البلدان التي في حاجة للاستجابة الإنسانية بأكثر من التأكيد على الاجتماعات السنوية في جنيف. وقد بدأ هناك دعم عام لهذه النظرة في اجتماع المنهاج الإنساني العالمي في يوليو. ويتيح إنشاء فرق الشراكات الإنسانية الفرصة ليس فقط لإعادة تشكيل العلاقات بين الوكالات الأممية وغير الأممية وإنما كذلك لقيام المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية بإعادة تشكيل علاقاتها مع بعضها البعض.

وإذا كان لهذا التحول أن يحدث، فلا بد من أن يطرأ تغيير على المنظمات غير الحكومية الدولية. فإذا كنا نرغب على سبيل المثال أن تضطلع فرق المنظمات غير الحكومية في سريلانكا بقدر أكبر من الإشراف على فريق إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في كولومبو على سبيل المثال تحت فإن الأمر سوف يتطلب تشجيعاً من مزار قيادة هذه المنظمات، والمنظمات غير الحكومية الدولية في حاجة لأن تحض العاملين فيها على التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى ومع وكالات الأمم المتحدة كذلك وإخضاعهم للمساءلة تحقيق ذلك.

يتطلب إنشاء الشراكات وقتاً كافياً، كما يستدعي تحسين التنسيق مزيداً من الاجتماعات بين أشخاص لا تتيح لهم انشغالهم وقت فراغ. وكما أقر المشاركون في اجتماع يوليو ٢٠٠٧، فإن الثقافات التنظيمية بحاجة إلى التغيير وهذا التغيير يتطلب بدوره دعماً من قادة المنظمات الإنسانية. وسوف يستغرق الأمر وقتاً والتزاماً لكي يحدث هذا التغيير - وذلك لكي يترسخ لدى وكالات الأمم المتحدة أن المنظمات غير الحكومية

المزيد من الدعم لقادة المنظمات غير الحكومية الوطنية حتى يُتاح لها الوقت الكافي لحضور الاجتماعات الدولية وقراءة جميع الوثائق والمستندات. ويمكن إشراك هؤلاء الممثلين في عملية التخطيط ودعمهم من أجل إشراكهم في آليات المتابعة في المنهاج الإنساني العالمي. كما يمكن تنظيم دورات مكثفة حول عمليات الأمم المتحدة- ومن ثم المنهاج الإنساني العالمي - للمنظمات غير الحكومية بغية تمكينها من المشاركة بفعالية، وكذلك إرساء هيكلية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية في البلدان التي لا تتواجد فيها هذه الهيكلية لتمكين المنظمات غير الحكومية الوطنية المشاركة من تمثيل قاعدة أكثر اتساعاً من المنظمات غير الحكومية الوطنية. إلا أن هذه المبادرات الطموحة لن تكون مرتفعة التكلفة فحسب وإنما لن تعالج كذلك قضية اقتصار المشاركة في وضع برنامج عمل المنهاج الإنساني العالمي على الوكالات الشمالية دون الوكالات الجنوبية.

ويطالعنا خيار ثانٍ يتمثل في تغيير المنهاج الإنساني العالمي نفسه، حيث يمكن تبديل برنامج عمل الاجتماعات والشكل الذي تتمثل به لإفساح المجال أمام إسهامات أكبر من قبل المنظمات غير الحكومية الوطنية. ومن خلال التركيز على بلد معين أو من خلال الاجتماع في بلد متأثر بإحدى الصراعات، يمكن تعزيز إسهامات المنظمات غير الحكومية الوطنية. ومع ذلك، فإن عقد الاجتماعات خارج جنيف من شأنه أن يعرض المنهاج الإنساني العالمي لخطر خسارة مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية القوية ووكالات الأمم المتحدة. فلأن تتوقع من رئيس إحدى كبرى الوكالات السفر إلى جنيف لاجتماعٍ يستغرق يوماً واحداً لهو أمر يختلف اختلافاً بيناً عن أن تطلب منه السفر إلى بوغوتا. وعلاوة على ذلك، فرغم أن التركيز على بلد واحد من شأنه أن يمكن المنظمات غير الحكومية من هذا البلد من أن تضحى أكثر نشاطاً في المشاركة إلا أنه لن يؤدي بالضرورة إلى تشجيع المنظمات غير الحكومية الوطنية من البلدان أو المناطق الأخرى.

وهناك إمكانية ثالثة تتمثل في تحويل تركيز المنهاج الإنساني العالمي من الاجتماعات بين رؤساء الوكالات إلى عملية موجهة نحو الأنشطة الميدانية ومن ثم إعادة تعريف معنى عبارة 'موجه نحو الأنشطة الميدانية' لضمان اضطلاع المنظمات غير الحكومية الوطنية بدور قيادي في ذلك. وعليه يتم صب الجهود نحو تحقيق التنسيق على المستوى المحلي وتسليم زمام القيادة للمنظمات غير الحكومية الراغبة والقادرة على أخذ هذا

١٩٩٣ و ٢٠٠٣ ومن المؤكد أن هذا الرقم قد زاد منذ ذلك الحين. وتطلب بعض كبرى الجهات المانحة الآن التواجد الميداني لمنظمة غير حكومية دولية واحدة على الأقل كشرط لضخ اعتماداتها المالية. وتشكو المنظمات غير الحكومية الوطنية من أن المنظمات غير الحكومية الدولية في بعض الحالات تأتي لتزيحها عن العمل الذي كانت تؤديه لسنوات عديدة سابقة وأنها كثيراً ما تسرق بعض من أفضل الموظفين لديها برواتبها المغربية التي تعجز عن توفيره المنظمات غير الحكومية الوطنية. ورغم وجود العديد من الحالات التي تتسم فيها العلاقات بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بالاحترام المتبادل وتكاملية الجهود، إلا أنه من الواضح كذلك أن الشراكة هنا لا تكون عادة شراكة متكافئة.

وكما نوهنا في العدد ٢٨ من نشرة الهجرة القسرية^{١٣} فقد سمعنا العديد من التصريحات والآراء فيما يتعلق بمسألة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية بيد أن لهذه التصريحات والآراء معانٍ تختلف باختلاف مصدرها، إضافة إلى تنفيذ مضمونه يتفاوت على أفضل تقدير. ويتكشف لنا من جهة أخرى جانباً أكثر ظلمة لموضوع بناء القدرات، فقد ترى المنظمات غير الحكومية الدولية مصلحة راسخة لها في الإبقاء على قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية متدنية لتجنب أي منافسة محتملة منها على التمويل.

وتتمثل واحدة من نقاط الاختلاف بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية من حيث المشاركة في المنهاج الإنساني العالمي في أنه في حين يستطيع المشاركون من المنظمات غير الحكومية الدولية التحدث عن علم وإطلاع حول أوضاع دستة من البلدان المختلفة، نجد المنظمات غير الحكومية الوطنية عادة أكثر علماً وإطلاعاً حول أوضاع بلدانها فقط. ولا يجد العاملون بالمنظمات غير الحكومية الدولية صعوبة في التعامل مع اللغة الاصطلاحية الخاصة بعمليات الأمم المتحدة، كما تضم فرقاً متخصصة تتابع الأشكال المعقدة من الإصلاحات الأممية ويمكنها قراءة مئات التقارير والوثائق سواء المطبوعة أو المخزنة على شبكة الانترنت والتي تنتج عملية الإصلاح.

تفويض وتقوية المنظمات غير الحكومية الوطنية

كيف يتسنى للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً أكبر في المنهاج الإنساني العالمي وفي جهود إصلاح العمليات الإنسانية بشكل عام؟ تتمثل إحدى الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك في توفير

٢. www.humanitarianinfo.org/iasc
 ٣. www.icva.ch
 ٤. www.interaction.org
 ٥. www.humanitarianinfo.org/iasc/content/about/schr.asp
 ٦. أي ستودارد، التحذير الإنساني: معلومات المنظمات غير الحكومية وأثرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بلومفيلد سي تي، كوماريان بريس، ٢٠٠٦.
 ٧. www.icva.ch/doc00002172.doc
 ٨. المرجع السابق.
 ٩. ورغم ذلك، فقد قررت منظمة أطباء بلا حدود عدم المشاركة في المنهاج الإنساني العالمي.
 ١٠. www.ngovoice.org
 ١١. www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/partners?id=3bbc5bd7a
 ١٢. ويليام ماكلين، المنظمات غير الحكومية الأجنبية تخط طريقاً جديداً نحو الشرعية الأفريقية، رويترز، ٢٠٠٥
www.globalpolicy.org/ngos/credib/2005/1009route.htm
 ١٣. www.hijra.org.uk/capacitybuilding.htm

وكالات الأمم المتحدة أن تستشعر أن جهودها تستمد فعاليتها المضاعفة من تعاونها مع بعضها. ولكي يحقق المنهاج الإنساني العالمي أثراً ملموساً في حياة اللاجئين والنازحين داخلياً وغيرهم من المتضررين من الصراعات والكوارث الطبيعية، حيث ينبغي علينا تحقيق الكثير مما يلزم فعله لتحقيق هذه الغاية.

إليزابيث فيريس (eferris@brookings.edu) هي زميلة رئيسية في معهد بروكينغز في واشنطن ومديرة مشتركة لمشروع بروكينغز- بيرن للنزوح الداخلي (www.brookings.edu/fp/projects/idp/idp.html)

١. للإطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهاج الإنساني العالمي، انظر www.icva.ch/ghp

ليست مجرد جهات منفذة للمشروعات التي تطلقها الأمم المتحدة، وكذلك لكي تقبل المنظمات غير الحكومية الدولية نظيرتها الوطنية كأنداد لها.

يوفر المنهاج الإنساني العالمي فرصاً جديدة لتقوية العلاقات ضمن مجتمع الشؤون الإنسانية الدولية بيد أنه قد تم في الماضي بذل جهود عديدة لتعزيز وتمتين هذا التنسيق لكن كان مألها الفشل، ومن السهل للغاية أن يلتقي رؤساء الوكالات والهيئات في جنيف ويطلقون تصريحاتهم الرنانة، لذلك فالأمر يتطلب حوافز ملموسة للتعاون في العمل. إن على كل من المنظمات غير الحكومية

تحديات الاستجابة الإنسانية الجماعية في سري لانكا

فرزان هاشم

تبدل سري لانكا جهداً جهيداً في محاولتها للاستجابة للصراع وللنزوح الذي سببه إعصار تسونامي وهي تشكل بالتالي تكون أرضية اختبار مثالية لمبادئ الشراكة الإنسانية التي تقع في صميم المنهاج الإنساني العالمي.

أدت العمليات العسكرية الأخيرة إلى نزوح الكثيرين، كما شهدنا حالات كثيرة تدخلت فيها المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووصلت إلى مثل هذه المناطق لتقديم أعمال الإغاثة للمحاصرين والمعدومين قبل أن تصدر الحكومة شهادة تقر باكتمال تنظيف تلك المناطق من الألغام والذخائر التي لم تنفجر. وتقيد الإجراءات الأمنية للأمم المتحدة المنظمة وتعيق جهودها في قيامها بمهامها مما يؤدي في معظم الأحيان إلى تأخر وصول المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على دعم الأمم المتحدة. ومن الممكن أن تفقد المنظمات غير الحكومية مرونتها في الاستجابة إذا انتشر مثل هذا التردد، وهو أمر يدعو إلى القلق في ظل الاستجابة البطيئة والمتناقلة للوكالات الحكومية لعمليات ومشاكل النزوح.

ولكننا شهدنا أيضاً تطورات مشجعة نتيجة عملية الإصلاح الإنساني حيث تتمتع العائلات الإنسانية الثلاث معاً الآن بالتمثيل في الاجتماعات الحكومية الرفيعة المستوى في سري لانكا حيث تقوم لجنة استشارية للمساعدة الإنسانية حديثة التشكيل بمناقشة القضايا الإنسانية. ويمثل المجتمع الدولي سفراء الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ويمثل القطاع الإنساني رؤساء وكالات الأمم المتحدة، ويمثل المنظمات غير الحكومية اتحاد للوكالات الإنسانية. وتم إنشاء اللجان الفرعية للجنة الاستشارية للمساعدة الإنسانية للتركيز على الشؤون اللوجستية، والخدمات الأساسية، إعادة التوطين، والرعاية، والصحة، والتعليم، وسبل المعيشة، كما تم

كما ينتاب مبدأ المساواة المقترح بعض الالتباس فليس من الواضح مثلاً إذا ما كان سيتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تقدم الخدمات بنشاط وحيوية وتقدير عملها أم أنه سيتم تهميشها وتجاهلها؟ وتتساءل الوكالات التي لا تشارك بشكل مباشر في أعمال الإغاثة والتطوير - وخاصة تلك التي تركز على حقوق الإنسان - عن طبيعة دورها في هذه الحالة وكيف ستتمكن من الاحتفاظ باستقلاليتها؟ وفيما إذا كان سيكون بإمكانها التعبير عن آرائها دون أن تفرض عليها الحكومة آرائها أو تضطر إلى الحصول على الموافقة الجماعية من المجتمع الإنساني؟

وينتاب العديد من المشاركين الشك في قدرة المنهاج الإنساني العالمي تحقيق استجابة إنسانية أكثر فعالية وفي الوقت المناسب. لقد كانت الأشهر الاثني عشر الماضية في سري لانكا من أكثر الفترات تقلباً في تاريخ البلاد، مع ازدياد عمليات القتل، والاختطاف، والاعتقالات، وتبادل القصف المدفعي، والقصف الجوي، والجرحى في صفوف المقاتلين، والتفجيرات الانتحارية، وحوادث الاختفاء. لقد وقعت سلسلة من الهجمات الدموية على العاملين في المجال الإنساني، وخرقت حركة نهور تاميل إيلام للتحريز المبادئ الإنسانية خرقاً فاضحاً عندما أجبرت العاملين في المجال الإنساني على تلقي التدريبات العسكرية. لقد

أنشأ المنهاج الإنساني العالمي في شهر يوليو ٢٠٠٦ والذي يجمع بين الأعمدة الثلاثة للمجتمع الإنساني: المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والأمم المتحدة، للعمل على زيادة فعالية التحرك الإنساني. ويسعى المنهاج الإنساني العالمي إلى تعزيز الشراكة على أساس المبادئ الخمسة وهي المساواة والشفافية ومنهج التركيز على النتائج والمسؤولية والتكامل.

وعلى الرغم من أن هذه المبادئ تستحق الثناء إلى أنها لا تتمتع بثقة العديد من المنظمات غير الحكومية السريلانكية حيث تقع معظم المنظمات غير الحكومية المحلية تحت رحمة المنظمات غير الحكومية الدولية وتشعر أن المنهاج الإنساني العالمي سيساهم في إقصائها بشكل أكبر مما يرسخ دور مجموعة النخبة المحظية لوكالات الاستجابة الإنسانية التي تتمتع بالوصول إلى التمويل. وتكافح الوكالات المحلية لكسب حقوق السكان المحليين بينما يتخذ العاملون ميدانياً القرارات في مناخ يشوبه التدخل والبيروقراطية والجمود والتسلط والتحكم. وتخشي هذه الوكالات أن يجلب المنهاج الإنساني العالمي كما أكبر من القوانين والأنظمة والتي قد تزيد من صعوبة إمكانية وصولها إلى التمويل، كما تشبه بعض المنظمات غير الحكومية الدولية في سري لانكا أيضاً في أن الأمم المتحدة ترغب في السيطرة عليها بشكل أكبر.